الأمم المتحدة

E/CN.3/2003/12

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2002
Arabic
Original: English

**اللجنة الإحصائية**

**الدورة الرابعة والثلاثون**

٤-٧ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

**الإحصاءات الاقتصادية: إحصاءات الخدمات (استعراض البرنامج)**

## تقرير المكتب الأسترالي للإحصاءات عن إحصاءات الخدمات

### مذكرة من الأمين العام

عملا بطلب اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير المكتب الأسترالي للإحصاءات عن إحصاءات الخدمات. وقد تود اللجنة استعراض العمل المضطلع به في مجال إحصاءات الخدمات وأن تنظر في نقاط المناقشة الواردة في الفقرات ٧ و ٢١ و ٤١ و ٥٦ و ٦٩ و ٨٨ و ٩٥ و ٩٨ من التقرير.

* E/CN.3/2003/1.

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، الملحق رقم ٤ (E/2002/24)، الفقرة ١.

240103 220103 02-75730 (A)
*0275730*

# إحصاءات الخدمات

## تقرير المكتب الأسترالي للإحصاءات*

## المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا – مقدمة | ١-٢ | ٤ |
| ثانيا – الجهات المساهمة في تطوير إحصاءات الخدمات | ٣-٧ | ٤ |
| ثالثا – التصنيفات الدولية | ٨-٢١ | ٥ |
| ألف – التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية | ١٠ | ٦ |
| بـاء – التصنيف المركزي للمنتجات | ١١ | ٦ |
| جيم – التصنيفات في أمريكا الشمالية والتصنيفات في أوروبا | ١٢-١٣ | ٦ |
| دال – تصنيف التجارة في الخدمات | ١٤-١٦ | ٧ |
| هاء – قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | ١٧-٢١ | ٨ |
| رابعا – جمع بيانات الأسعار الحالية للخدمات | ٢٢-٤١ | ١٠ |
| ألف – الجوانب المتعلقة بالعرض | ٢٦-٣٠ | ١١ |
| بـاء – جانب الطلب | ٣١-٣٢ | ١٢ |
| جيم – الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل | ٣٣-٤١ | ١٣ |
| ١ – المؤشرات القصيرة الأجل للخدمات | ٣٦-٣٩ | ١٤ |
| ٢ – الدراسات الاستقصائية لتوجهات الأعمال التجارية في قطاع الخدمات | ٤٠-٤١ | ١٥ |
| خامسا – الأرقام القياسية لأسعار الخدمات | ٤٢-٥٦ | ١٦ |
| ألف – الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج | ٤٨-٤٩ | ١٧ |


* يعرب المكتب الاسترالي للإحصاءات عن جزيل شكره لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجهات الأخرى لما قدمته من مساهمات ساعدته في إعداد هذا التقرير.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | بـــاء – الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك ..... | ٥٠ | ١٨ |
| | جيم – العمل الدولي المتعلق بأسعار الخدمات ..... | ٥١-٥٦ | ١٨ |
| سادسا – | التجارة الدولية في الخدمات ..... | ٥٧-٦٩ | ٢٠ |
| | ألف – توجيهات بشأن كيفية التجميع ..... | ٦١-٦٢ | ٢١ |
| | بـــاء – حركة الأشخاص الطبيعيين للعمل في وظائف غير دائمة ..... | ٦٣ | ٢٢ |
| | جيم – التجارة في الخدمات التي تمارسها فروع الشركات الأجنبية ..... | ٦٤-٦٦ | ٢٢ |
| | دال – تطورات أخرى..... | ٦٧-٦٩ | ٢٣ |
| سابعا – | المسائل الأخرى المتعلقة بالمفاهيم والقياسات ..... | ٧٠-٨٨ | ٢٤ |
| | ألف – تعريف وقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ..... | ٧٠-٧٢ | ٢٤ |
| | بـــاء – قياس الاقتصاد والمجتمع القائمين على المعرفة ..... | ٧٣-٧٥ | ٢٥ |
| | جيم – تعريف وقياس نشاط الابتكار ..... | ٧٦-٧٧ | ٢٦ |
| | دال – الحسابات الفرعية ..... | ٧٨-٨١ | ٢٦ |
| | هاء – العولمة ..... | ٨٢-٨٣ | ٢٨ |
| | واو – المؤسسات التي لا تستهدف الربح ..... | ٨٤-٨٨ | ٢٨ |
| ثامنا – | البلدان النامية ..... | ٨٩-٩٥ | ٣٠ |
| | ألف – أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ..... | ٩٠ | ٣٠ |
| | بـــاء – القطاع غير الرسمي ..... | ٩١-٩٢ | ٣٠ |
| | جيم – الاقتصاد غير الملحوظ ..... | ٩٣-٩٥ | ٣٠ |
| تاسعا – | خاتمة ..... | ٩٦-٩٨ | ٣١ |

## أولا – مقدمة

١ – يستعرض هذا التقرير العمل المضطلع به على الصعيد الدولي في مسائل وضع المفاهيم والقياسات التطبيقية في مجال إحصاءات الخدمات. ويولي التقرير اهتماما خاصا لتصنيف الخدمات والمنتجات، والأرقام القياسية لأسعار الخدمات، والتجارة الدولية في الخدمات والمؤشرات القصيرة الأجل بشأن الخدمات. كما يغطي المسائل المتعلقة بالمفاهيم والقياسات في المجالات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد القائم على المعرفة، والابتكار والعولمة، والمؤسسات غير الساعية للربح.

٢ – ويتضمن التقرير في خاتمته سردا موجزا بمقترحات تطرحها اللجنة الإحصائية للنظر والمناقشة في مجالات قد يكون من المفيد زيادة التعاون الدولي بشأنها.

## ثانيا – الجهات المساهمة في تطوير إحصاءات الخدمات

٣ – في أقل من عقدين، انتقل المجتمع الإحصائي الدولي من وضع انتفت فيه عمليا أي مبادرات لتنسيق أو موائمة إحصاءات الخدمات على الصعيد الدولي، إلى وضع كثر وتزايد فيه عدد أفرقة الخبراء الناشطة حاليا في هذا الميدان. ففريق فوربورغ المعني بإحصاءات الخدمات، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، وفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الأسعار، وفريق أوتاوا المعني بمؤشرات الأسعار، وفريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي، وبرنامج المقارنات الدولية، واجتماع المائدة المستديرة المعني باستقصاءات الأعمال التجارية تساعد جميعها تحت رعاية اللجنة، في الارتقاء بمستويات إحصاءات الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الأهمية المتزايدة لأنشطة الخدمات عاملا كامنا وراء استحداث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٤ – وعلى نطاق يتجاوز حدود اللجنة، تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي بدور نشط في تطوير إحصاءات الخدمات، ليس فقط من خلال ما تقدمه من مساهمات لأفرقة الخبراء المنتسبة للجنة، بل أيضا من خلال ما تتخذه من مبادرات مستقلة.

٥ – وبالإضافة إلى ذلك، قام فريق الخبراء المعني بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي أنشئ مؤخرا بتشكيل أفرقة فرعية محددة للنظر في المجالات المهمة المتعلقة بالمؤشرات القصيرة الأجل بشأن الخدمات وإصدارها في المواعيد المناسبة، وتحديد مرجعياتها، وتقديم البيانات، وإدخال التعديلات الموسمية عليها،

وخفض تكلفة وعبء الإبلاغ الواقعين على مقدمي الخدمات. ويجمع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إحصاءات عن عمليات فروع الشركات الأجنبية في قطاع الخدمات، ويضع مواد توجيهية لجمع الإحصاءات عن الاستثمار الأجنبي المباشر والإحصاءات عن عمليات فروع الشركات الأجنبية. ويضطلع الفريق العامل المعني بوضع مؤشرات لمجتمع المعلومات التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بدور فعال أيضا عن طريق توسيع نطاق استخدام إطار بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الدولي. وكان للجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية دور واسع في تنسيق البرامج الإحصائية وتحقيق التكامل بينها، رغم أنها لا تعالج مسائل تتعلق بإحصاءات الخدمات على وجه التحديد.

٦ - واستفادت إحصاءات الخدمات إلى حد كبير من عمل هذه الأفرقة المتباينة. وسوف تدخر موارد كثيرة على امتداد السنين من خلال ما سيتم تقاسمه من معلومات وتجنبه من ازدواجية في الجهود البحثية. كما أن ترتيبات العمل التي تعتمد عليها أفرقة الخبراء، وهي ترتيبات يغلب عليها الطابع غير الرسمي، أتاحت درجة أعلى من المرونة في معالجة المسائل الجديدة والمستجدة والاستفادة بوجه خاص مما يبديه أعضاء الأفرقة من اهتمام ومقدرة.

٧ - وبصرف النظر عن الفائدة الأكيدة لهذه المكاسب، فإن كثرة عدد أفرقة الخبراء واختلاف جداول أعمالها البحثية تثير تساؤلات عما إذا كانت هذه الأفرقة تعالج في مجموعها المسائل ذات الأولوية التي تواجه إحصاءات الخدمات. وفيما يلي التساؤلات المحددة التي نسوقها في هذا الصدد:

- هل ثمة ما يمكن إضافته لتنسيق جهود هذه الأفرقة بما في ذلك توصيل أعمالها إلى اللجنة الإحصائية؟
- هل ثمة جوانب هامة في إحصاءات الخدمات لا توليها الأفرقة اهتماما كافيا؟
- هل ثمة ازدواجية في الجهود يمكن ترشيدها، وهل يبذل جهد في أنشطة أقل أهمية يمكن تحويله إلى موضع آخر؟
- هل ينبغي أن يعهد إلى فريق فوربورغ بمهمة تنسيق عمل هذه الأفرقة ووضع برنامج بحثي أكثر تكاملا يمكن للجميع المساهمة فيه؟

## ثالثا - التصنيفات الدولية

٨ - يعتبر التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، الإصدار ٣-١ (التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٣-١)؛ والتصنيف المركزي للمنتجات،

الإصدار ١-١، أكثر التصنيفات الدولية المعمول بها حاليا في تصنيف الصناعات والمنتجات. وقد شرع الفريق الفرعي التقني التابع لفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية في تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات، والعمل جار قدما في هذا المجال وفق خطة العمل التي اعتمدتها اللجنة. وسيفرغ من إنجاز التصنيفين المنقحين بحلول عام ٢٠٠٧، ويبدأ العمل بهما بعد ذلك.

٩ - وقدم الفريق الفرعي التقني إلى الدورة الحالية للجنة ورقة مفاهيم تحدد الإطار العام للمبادئ الكامنة وراء التصنيفات المنقحة. وفي ضوء وجود هذه الورقة، لا يتناول تقرير المشروع المناقشات التي دارت بشأن الموضوع إلا لماما. وبعد مناقشة اللجنة لمشروع التنقيح، ستعقد اجتماعات إقليمية لمناقشة المفاهيم والهياكل المقترحة لكلا التصنيفين.

## ألف - التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية

١٠ - فيما يتعلق بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، نظر الفريق الفرعي التقني في القوى الدافعة الثلاث التي تستدعي إجراء أي تنقيح وهي، الاستمرارية والأهمية والقابلية للمقارنة. واقترح إنشاء هيكل رفيع المستوى يأخذ هذه العوامل في الحسبان. وأعطيت للاستمرارية أولوية عليا في مجالات التصنيف غير المرشحة للتنقيح. وأخذ عنصر الأهمية في الحسبان في المجالات التي يحتاج فيها التصنيف إلى أن يعكس الواقع الاقتصادي على نحو أفضل. واعتبرت القابلية للمقارنة إحدى الأولويات في جميع أجزاء التصنيف، استجابة لطلب اللجنة معالجة مسألة التقريب بين تصنيفات الأنشطة القائمة. ويؤدي الهيكل الرفيع المستوى في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٧ إلى تغييرات جوهرية في عدد من مجالات الخدمات للتسليم بما لهذه الأنشطة من أهمية متزايدة على الصعيد الدولي.

## باء - التصنيف المركزي للمنتجات

١١ - وفيما يتعلق بالتصنيف المركزي للمنتجات، لا يزال يتعين على الفريق التقني الفرعي وضع تعريف واضح للتصنيف المنقح وهيكله الجديد وروابطه بالتصنيفات الأخرى، ودوره وتطبيقه في سياق نظام الحسابات القومية. وسيستكمل العمل في التصنيف على مدى عام ٢٠٠٣.

## جيم - التصنيفات في أمريكا الشمالية والتصنيفات في أوروبا

١٢ - اضطلعت كندا والمكسيك والولايات المتحدة بمشروع بحثي مستفيض لتحديد المنتجات النهائية في صناعات الخدمات. واستهدفت من المشروع وضع نظام تصنيف شامل

للمنتجات على أساس الطلب وواقع السوق (وهو نظام أمريكا الشمالية لتصنيف المنتجات ليكمل نظام أمريكا الشمالية لتصنيف الصناعات الذي يعتمد على جانب العرض المستحدث في عام ١٩٩٧. ومنذ أن بدأ العمل في المشروع، تم تحديد وتعريف أكثر من ٨٠٠ ١ من المنتجات التفصيلية. ومن المتوقع أن يفرغ بنهاية عام ٢٠٠٥ من تغطية جميع المنتجات الخدمية تغطية كاملة، حتى يتسنى تنفيذ التصنيف في برامج الدراسات الاستقصائية للسنة المرجعية ٢٠٠٧.

١٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بدأت كندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مشروعا لدراسة إمكانية زيادة التقارب بين التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في الجماعات الأوروبية ونظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية. ويحاول الفريق الذي يعمل في المشروع استخدام هيكل مشترك، بإدراج الفئات الرئيسية نفسها في رأس التصنيف وفي ٣٧٩ خانة مشتركة. وحتى الوقت الحاضر، لم تُقدم أي توصيات بخصوص إقرار أي تغييرات، وتتضمن المرحلة التالية للمشروع الدخول في عملية تشاور مع أصحاب المصلحة[١].

## دال - تصنيف التجارة في الخدمات

١٤ - ترد في إطار ''الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي'' توصيات تتعلق بتعريف وتقييم وتصنيف وتسجيل نسبة التجارة في الخدمات بين المقيمين وغير المقيمين، واستنادا إلى هذا الإطار، يوصي ''دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات''[٢] بتوسيع نطاق تصنيف المعاملات حسب نوع الخدمة الوارد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات لتوفير المزيد من التفاصيل عن طريق تصنيف خدمات موسع[٣] في ميزان مدفوعات.

١٥ - ويورد جدول التناظر بين تصنيف الخدمات الموسع في ميزان مدفوعات والتصنيف المركزي للمنتجات (النسخة ١-٠) تعريفا واضحا لعناصر تصنيف الخدمات الموسع في ميزان مدفوعات، وباستثناء الخدمات في قطاع التشييد تتسق هذه التوصيات مع التوصيات التي تتضمنها الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات. وهكذا، فإن إحصاءات ميزان المدفوعات لبلد ما توفر الجانب الأكبر من البيانات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بقياس نسبة التجارة في الخدمات بين المقيمين وغير المقيمين. ويصنف دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات أيضا التجارة في الخدمات حسب طريقة العرض، التي تعتبر الطريقة ٣ (الحضور التجاري) بالنسبة لها متجاوزة لشرط ميزان المدفوعات المتعلق بنسبة التجارة في

الخدمات بين المقيمين وغير المقيمين. ويخدم التصنيف بحسب طريقة العرض احتياجات المفاوضات في نطاق منظمة التجارة العالمية.

١٦ - ومن الضروري أن تجري مناقشة أي مقترحات تتعلق بتغيير تصنيف الخدمات المتبع في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، لأن مثل هذه التغييرات قد تؤثر على تصنيف الخدمات الموصى به في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. ومن الضروري أيضا تنسيق التنقيحات في التصنيف المركزي للمنتجات مع أي تغييرات يتم إدخالها على الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، بما يضمن وجود روابط واضحة بين التصنيفين.

## هاء - قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٧ - يبذل الفريق العامل المعني بوضع مؤشرات لمجتمع المعلومات التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جهودا نشطة في السياق الدولي من أجل إصدار تصنيفات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويبذل الفريق، بصفة عامة، جهوده ضمن القيود التي تفرضها التصنيفات الحالية من أجل إصدار مشاريع تصنيفات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقترح الفريق إدخال تغييرات بقدر محدود في التصنيفات الحالية (لا سيما التصنيف الصناعي الدولي الموحد - التنقيح ٣-١).

١٨ - وفي سنة ١٩٩٨، توصل الفريق العامل إلى اتفاق حول تعريف قائم على أساس نوع النشاط لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستند إلى الفئات الواردة في (التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح -٣). وباستثناء التصنيف الصناعي الدولي الموحد ٥١٥٠ (مبيعات الجملة من الآليات والمعدات واللوازم)، استخدمت للقطاع فئات كاملة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد. وتم في الآونة الأخيرة تحسين تعريف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باتباع المدخلات التي أسهمت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في صياغة تنقيح سنة ٢٠٠٢ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد (التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح ٣-١). وأفضى ذلك إلى وضع تعريف أفضل لعنصر مبيعات الجملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عن طريق تقسيم التصنيف الصناعي الدولي الموحد ٥١٥٠ إلى ثلاث فئات، ودمج اثنتين منها، وهما الفئة ٥١٥١ (مبيعات الجملة من الحواسيب، وما يتعلق بها من لوازم وبرمجيات) والفئة ٥١٥٢ (مبيعات الجملة من القطع والمعدات الإلكترونية، والمتعلقة بالاتصالات) في تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٩ - وفي سنة ٢٠٠١، ومرة أخرى في سنة ٢٠٠٢، نظر الفريق العامل في إمكانية وضع تصنيف مواءم للسلع المصنعة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن التوفيق بينه وبين التصنيف المركزي للمنتجات (أو معادلاته القطرية). وسيجري إعادة صياغة ورقة البحث لسنة ٢٠٠٢، مع مراعاة التعليقات الكندية والفرنسية التي أُبديت على التصنيف.

٢٠ - وفيما يتعلق بتعريف الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قدمت كندا إلى اجتماع سنة ٢٠٠٠ للفريق العامل المعني بوضع مؤشرات لمجتمع المعلومات، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ورقة بحثية عن المنتجات المتعلقة بالخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعرضت نتائج ما أجري من اختبارات في هذا الصدد على اجتماع سنة ٢٠٠٢. ويستند المقترح الكندي إلى مشروع تطوير نظام أمريكا الشمالية لتصنيف المنتجات. ويتضمن هذا التعريف المبدأ المتعلق بصناعات الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمد في اجتماع الفريق العامل في سنة ١٩٩٨، ومؤداه أن منتجات الصناعة المرشحة يجب أن يكون الغرض منها تمكين إنجاز مهام تجهيز المعلومات والاتصالات باستخدام وسائط إلكترونية. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى القيام بمزيد من العمل لوضع قائمة بمنتجات الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المأمول أن يسهم هذا العمل في وضع الإطار العام لتنقيح التصنيف المركزي للمنتجات.

٢١ - ومن الجلي أن هناك قدرا مهما من العمل تضطلع به طائفة من الأفرقة العاملة من أجل وضع تصنيفات دولية، لكن عمل هذه الأفرقة يثير عددا من الأسئلة على النحو التالي:

- هل توجد لدى اللجنة شواغل بشأن قدرة التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات لسنة ٢٠٠٧ على أن يلبيان بشكل كاف احتياجات الجهات المنتجة للإحصاءات عن قطاع الخدمات؟ على سبيل المثال، هل هذه التصنيفات وافية (وسريعة التكيف بشكل كاف) بالقدر الذي يمكنها من ملاحقة المجالات الواسعة والمتنامية التي تشملها الحدود المتداخلة بين قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات؟

- هل تشعر اللجنة بالارتياح تجاه استخدام منظورات بديلة (على سبيل المثال من قطاع السياحة) لتكملة استخدام التصنيفات الدولية الموحدة؟

- هل يتم تحديد الشواغل المتعلقة بالتصنيفات فيما يخص إحصاءات الخدمات وتزويد الأفرقة العاملة ذات الصلة بها؟

- مع اتجاه اللجنة إلى تشجيع البلدان على إحراز تقدم في تنفيذ عدد من التصنيفات والأطر (مثل دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات)، مع التركيز على بعض

الأولويات، هل ثمة حاجة إلى وجود مزيد من التنسيق وتوضيح الأولويات في هذا المجال؟

## رابعا - جمع بيانات الأسعار الحالية للخدمات

٢٢ - تحتاج جميع البلدان إلى تخصيص مواردها المحدودة بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة. وفي أغلب الأحيان تقوم أيضا ضرورة سياسية للحد من أعباء الإبلاغ الواقعة على قطاع الأعمال. وعلى الرغم من هذه الشواغل المشتركة، توجد فروق مهمة في النُهج المتبعة للموازنة بين شمولية وعمق المعلومات التي تجمع عن قطاع الخدمات. وتركز بعض البلدان على التغطية المنتظمة لجميع قطاعات الخدمات، على حساب عمق ما يجمع من معلومات، لا سيما في البلدان التي شرعت حديثا في توفير إحصاءات عن الخدمات. ورغم أن ذلك النهج قد يكون كافيا فيما يخص الاحتياجات العامة للحسابات القومية، إلا أنه لا يفي بالاحتياجات المحددة والمفصلة للعديد من العملاء الخارجيين.

٢٣ - من ناحية أخرى، تركز بلدان مثل استراليا وكندا على التباين في الخدمات، وتسلم بأن العديد من الصناعات الخدمية والكثير من المتغيرات لا يحتاج إلى القياس بنفس التواتر، وبنفس التفاصيل، واستنادا إلى نفس مصادر البيانات[٤]. وتجنح البلدان التي تستخدم هذا النهج إلى جمع معلومات هيكلية على نطاق واسع وبصفة منتظمة، كما أنها تحوز برامج لدراسات استقصائية متجددة لجمع المعلومات المفصلة. ويقوم بعض البلدان أيضا بإجراء تعدادات اقتصادية لجمع المعلومات المتعلقة بالمدخلات/المخرجات لمعظم جوانب قطاع الخدمات، ومن أجل أن تحصل على المعلومات اللازمة لتحديد العناصر المرجعية للدراسات الاستقصائية الأكثر تواترا (ومنها ماليزيا والولايات المتحدة).

٢٤ - وللمساعدة في الحد من التكاليف ومن أعباء الإبلاغ، تتجه الوكالات الإحصائية الوطنية حاليا إلى الإفادة بشكل أكبر من البيانات الإدارية عوضا عن الجمع المباشر للبيانات، وتستخدم هذه الوكالات تقنيات أكثر كفاءة لتصميم الدراسات الاستقصائية[٥]. بيد أن استخدام البيانات الإدارية يثير كثيرا من المشاكل للوكالات الإحصائية. ومن هذه المشاكل ما يتعلق مثلا بمحتوى البيانات، والمفاهيم، والتعريفات، وعدم تطابق الوحدات الإحصائية والمعايير الإحصائية؛ وإمكانية خروج التغييرات عن نطاق سيطرة الوكالة الإحصائية؛ وتباين الفترات المرجعية؛ ومشكلات نوعية البيانات (مثل، الترميز الصناعي في المستويات الدقيقة)[٦].

٢٥ - وعلى الرغم من المشاكل التي ينطوي عليها استخدام البيانات الإدارية في إنتاج إحصاءات الخدمات، تعمل الوكالات الإحصائية بشكل أوثق للتغلب عليها. وفي الآونة الأخيرة لاحظ فريق الخبراء المعني بالإحصاءات الاقتصادية قصيرة الأجل التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تباين البيئات المؤسسية بين البلدان يحول دون تحقيق أية فوائد ذات قيمة من أي دراسات مقارنة عن أنواع البيانات الإدارية التي تستخدمها بلدان مختلفة، بيد أن بعض الفوائد قد تُجنى من تقاسم أوجه النجاح التي حققتها بعض البلدان في التأثير على جودة البيانات الإدارية المقدمة من وكالات أخرى (ومن ذلك مثلا، توفير هذه البيانات في الوقت المناسب)[٥].

## ألف - الجوانب المتعلقة بالعرض

٢٦ - وفي الجوانب المتعلقة بالعرض، تتخلف المعارف المتوافرة عن إنتاج قطاع الخدمات وأسواق العملاء عن المعلومات المتوافرة عن قطاع الصناعة التحويلية. وبيَّن عدد من البلدان أنه من الممكن، وإن لم يكن من الميسور دائما، جمع معلومات متعلقة بحجم الأعمال مصنفة حسب نوع المنتج. وتتمثل إحدى المصاعب في هذا الصدد في أن التصنيف المركزي للمنتجات ليس مُطورا بشكل كامل من أجل خدمات معينة. وستفضي العملية الحالية لوضع مؤشرات لأسعار الخدمات، المقترنة بالطلب، استنادا إلى بيانات الحسابات القومية والعملاء الآخرين، إلى زيادة الضغط من أجل إنتاج بيانات تتعلق بالخدمات مستقبلا[٧].

٢٧ - وفي التسعينيات قام فريق فوربورغ بوضع إطار لدراسات استقصائية نموذجية تهدف إلى القيام، في نطاق صناعة خدمية معينة، بجمع بيانات الأسعار والكميات المتعلقة بالخدمات المدرجة في التصنيف المركزي للمنتجات، المبيعة محليا وفي الخارج. وخصص نموذج الدراسة الاستقصائية الأول للخدمات الحاسوبية، وتم تطويره في شكل مجموعة من النماذج يمكن استخدامها منفردة أو مجتمعة. وكما ورد في الدورة الثالثة والعشرين للجنة، فإن مسألة اتخاذ قرار بشأن الاستراتيجية الفعلية لجمع البيانات - من حيث الصياغة الدقيقة لكل سؤال والطريقة التي يجري بها التعامل مع النماذج المختلفة - هي مسألة متروكة للوكالات. وقد استهدف تصميم الدراسة الاستقصائية النموذجية نفسه معالجة مسألة تقدير القيمة المضافة في القيم الحالية للصناعة المعنية، وتجميع الإحصاءات المتعلقة بالإنتاج المحلي والتجارة الدولية في المنتجات الخدمية. واستنادا إلى الإطار المفاهيمي لحسابات الإنتاج المشمولة بالحسابات القومية، تضمنت النماذج المختلفة المجالات التالية:

- النواتج والإيرادات المتأتية من مبيعات الخدمات.
- المدخلات، بما فيها المدخلات المشتراة مما يستعمل من السلع والخدمات.

- السلع والخدمات المشتراة لغرض إعادة البيع، والمصروفات الأخرى.
- العمل، من حيث الأجور، والتوظيف، والمهنة.
- النفقات/الاستثمارات في مجال البحث والتطوير.
- النفقات الرأسمالية والإهلاك.
- الواردات والصادرات[٨].

٢٨ - ومنذ وضع نموذج الدراسة الاستقصائية للخدمات الحاسوبية، تم أيضا وضع نماذج لدراسات استقصائية أخرى في مجالات الاتصالات، وبحوث السوق والإعلان، والخدمات السمعية - البصرية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويخطط أيضا لوضع نماذج أخرى لمعالجة البيانات الواقعة خارج نطاق الدراسة الاستقصائية الأساسية، والتي يتم التسليم بأهميتها بشكل متزايد ومن أمثلتها الابتكار والعولمة.

٢٩ - وأحد النجاحات الرئيسية المهمة التي حققها نهج الدراسات الاستقصائية النموذجية يتمثل في اختبار وتطوير التصنيف المركزي للمنتجات. وكان هذا النهج مفيدا في تلخيص وتبادل المعلومات بشأن صناعات محددة، وبوصفه إطارا تستعمله البلدان في المراحل الأولى لوضع برنامج لإحصاءات الخدمات. لكن على الجانب السلبي أعيقت قابلية البيانات للمقارنة على المستوى الدولي لما يتسم به النموذج من مرونة وعدم تخصيص في الجوانب المتعلقة بجمع البيانات. ويمكن النظر في اتخاذ إجراءات أخرى لتوحيد الفئات التي يتعين جمع مدخلات بيانية بشأنها، وتحديد متغيرات جمع البيانات، وتحديد الوحدات التي تستهدفها الدراسات الاستقصائية بالملاحظة[٨].

٣٠ - وبالإضافة إلى إجراء الدراسات الاستقصائية النموذجية، سيتمكن المستعملون، من خلال إدخال قدر أكبر من الشفافية على الجوانب الرئيسية المتصلة بتصميم الاستقصاء وتحديد منهجيته، من وضع تقييمات للآثار التي تترتب على اختلاف المنهجيات بين البلدان. ويمكن لفريق فوربورغ أن يقوم بدور أكبر في هذا المجال.

## باء - جانب الطلب

٣١ - تراعي غالبية الإحصاءات الرسمية بشأن الخدمات جانب العرض؛ بيد أن الإحصاءات التي تراعي جانب الطلب يمكن أن توضح الخدمات التي تستعملها الأعمال التجارية والأسر المعيشية، وأن تسمح بالتعرف على الخدمات التي تحقق قيمة مضافة للإنتاج الصناعي. فالدراسات التي تراعي الطلب مطلوبة لأغراض جدولة المدخلات/المخرجات،

وهي أيضا مطلوبة من قبل صانعي السياسات. ويشكل تقييم الكفاءة النسبية للأعمال التجارية، وتحديد النقص في المهارات لدى العاملين، والتعرف على الحواجز التي تقف في وجه التجارة الدولية في الخدمات[٩]، بعض الأسباب الأخرى الداعية إلى إجراء دراسات استقصائية عن استخدام الأعمال التجارية للخدمات يراعى في تنفيذها الجانب المتعلق بالطلب.

٣٢ - وسعيا إلى تلبية الحاجة إلى الإحصاءات التي تراعي الطلب، حاول عدد من البلدان جمع البيانات بشأن مشتريات الأعمال التجارية من الخدمات. وأثبتت المعلومات المستقاة من الدراسة الاستطلاعية التي أجراها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومن مكتب الولايات المتحدة للتعداد أن هذا النوع من البيانات يمكن جمعه برغم وجود مشكلة تتمثل في تحديد التوزيع المفصل المقترح للخدمات في نظم المحاسبة الخاصة بالأعمال التجارية. وحققت بلدان أخرى، مثل استراليا وكندا، نجاحا في جمع المعلومات من خلال وضع استمارات مخصصة لكل صناعة على حدة وطلب الحصول على البيانات الأقل تفصيلا في حسابات الأعمال التجارية. ولا تسعى تلك البلدان إلى توخي قدر أكبر من التفاصيل في قياس عناصر العمالة التي يختلف فيها القول فيما يتعلق بالخدمات التي تشتريها تلك الأعمال التجارية. وتحاول تلك البلدان جميعها أن تجد سبلا أفضل تتسم بقدر أكبر من الكفاءة لجمع وتوفير هذه المعلومات البالغة الأهمية، دون فرض عبء غير معقول على الأعمال التجارية في الإبلاغ عن حساباتها.

## جيم - الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل

٣٣ - شهدت السنوات الأخيرة زيادة في التركيز على الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل. وتشمل هذه الإحصاءات طائفة كبيرة من الإحصاءات منها الحسابات الفصلية القومية والمالية؛ والإحصاءات الشهرية عن الأسعار والتكاليف؛ وقياسات الإنتاج والطلب، وسوق العمالة، والتجارة الخارجية. وخلال هذه الفترة، احتلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الصدارة في تحسين التعاون في هذا المجال بين أعضاء المنظمة من البلدان الأوروبية وغير الأوروبية. وقامت المنظمة، على وجه الخصوص، بإنشاء فريق الخبراء المعني بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل الذي اجتمع لأول مرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وجرت قبل ذلك مناقشات ثنائية بين المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والبلدان غير الأوروبية[١٠].

٣٤ - وتشمل الأنشطة المقبلة لفريق الخبراء[٥] ما يلي:

- دراسة مبادئ توجيهية لوضع مؤشرات قصيرة الأجل في مجال الخدمات، ومعالجة المسائل المفاهيمية ذات الصلة.
- وضع عمليات لتحسين توقيتات المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل بما في ذلك استعمال تقنيات النقاط المرجعية.
- تحديد أفضل ممارسة في عرض المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل وما يتصل بها من عمل يتعلق بإدخال التسويات الموسمية.
- تحديد أفضل ممارسة في الحد من تكاليف جمع الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل (بالنسبة للموردين وللوكالات الإحصائية).

٣٥ - ويمكن أن يتخذ التقدم الذي سيحرز بشأن هذه الأنشطة واحدا من شكلين محتملين. فقد أنشئت ثلاث فرق عمل للقيام بالأنشطة الثلاثة الأولى، وستستخدم شبكة إنترنت في تحديد ونشر المعلومات بشأن أفضل الممارسات التي تنتهجها الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسينفذ النشاط الرابع المعني بالحد من التكاليف والأعباء الواقعة على عاتق الموردين من خلال شبكة إنترنت دون غيرها. وبما أن هذه المسائل تحتل مركز الصدارة في أولويات غالبية الدول، سيكون من الضروري تنسيق عمل فريق الخبراء عن كثب مع عمل غيره من الأفرقة، وبخاصة فريق فوربورغ وفرقة العمل المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية المعنية بمؤشرات أسعار الخدمات.

### ١ - المؤشرات القصيرة الأجل للخدمات

٣٦ - تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في ضرورة توسيع النطاق الحالي للإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل المتاحة لقطاع الخدمات. وقد سجل فريق الخبراء ما قام به كثير من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من إدخال مؤشرات النواتج (التي تستند أساسا إلى حجم الأعمال) على امتداد السنوات القليلة الماضية، بيد أن هذه المؤشرات ليست قابلة للمقارنة بالضرورة. وأشار الفريق إلى العلاقة الوثيقة بين العمل المستقبلي بشأن وضع مؤشرات الطلب والإنتاج للخدمات، ووضع المؤشرات المناسبة الأسعار لقطاع الخدمات.

٣٧ - وخلافا للطلب على مؤشرات إنتاج قطاع الصناعات التحويلية، فإن مؤشرات الخدمات لا تحظى حاليا بنفس القدر من الاهتمام أو الاستخدام من قبل دوائر المستعملين.

وثمة حاجة إلى جمع ونشر المعلومات عن استخدام مؤشرات هذا القطاع وتفسيرها، وهو ما يستتبع توضيح المسائل المفاهيمية وتوطيد العلاقات بين مؤشرات الخدمات ومؤشرات غيرها من القطاعات، وتحليل أثر التحركات في مؤشرات الخدمات على دورة الأعمال التجارية ككل.

٣٨ - وثمة مسألة رئيسية أخرى يشهدها كثير من البلدان تتمثل في ضرورة تحسين توقيتات تقديم الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل والحرص في الوقت نفسه على إيجاد توازن مناسب بين التحسينات المدخلة على التوقيت وكفالة الدقة. ويعتبر استخدام تقنيات النقاط المرجعية إحدى الوسائل الممكنة لإحراز تقدم كبير في هذا المجال. كما ستتم معالجة استمرارية القضايا التي أثارتها الدراسة المرجعية التي أعدها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

٣٩ - ورغم إنجاز بلدان الاتحاد الأوروبي عملا كبيرا من أجل زيادة تنسيق المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل، فإن القابلية للمقارنة مع البلدان من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي حظيت بأولوية أقل كثيرا بالنسبة للعمل المزمع في المستقبل. وفي الحالات التي يكون فيها تركيز المؤشرات القصيرة الأجل منصبا على إجراء مقارنات بين التغييرات في النسب المئوية، بدلا من مقارنة المستويات النسبية للنشاط بين مختلف صناعات الخدمات، قد يكون ممكنا الاستغناء عن تحقيق تنسيق مثالي.

### ٢ - الدراسات الاستقصائية لتوجهات الأعمال التجارية في قطاع الخدمات

٤٠ - ستقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٣، بتوسيع نطاق بيانات الدراسة الاستقصائية لتوجهات الأعمال التجارية، الموجودة في قاعدة بياناتها عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، من أجل تضمينها قدرا أكبر من المعلومات عن قطاع الخدمات. وتقتصر بيانات الدراسة الاستقصائية حاليا على قطاع الصناعات التحويلية أساسا رغم أن المنظمات الإحصائية الوطنية والمعاهد الخاصة في كثير من البلدان قامت، لبعض الوقت، بجمع معلومات عن آراء قطاع الأعمال التجارية بشأن الخدمات. وتجري حاليا مناقشات مع اللجنة الأوروبية لتنسيق ذلك النشاط. ويستلزم المشروع كذلك نشر موجز للبيانات المشتقة التي تمكن المستعملين من مقارنة المنهجيات والتعاريف وغيرها من المسائل التي استخدمت في جمع بيانات الدراسة الاستقصائية لتوجهات الأعمال التجارية.

٤١ - وقد طرحت المناقشة التي دارت بشأن جمع البيانات الحالية لأسعار الخدمات الأسئلة التالية على اللجنة.

- هل يوجد توازن مناسب في توافر الإحصاءات المعنية بجانبي العرض والطلب؟ وهل ينبغي توجيه قدر أكبر من الجهود والموارد نحو إعداد إحصاءات الخدمات التي تراعي جانب الطلب أكثر من غيره؟

- أثبتت الدراسات الاستقصائية النموذجية أنها مفيدة للبلدان النامية، إلا أن أحد جوانب قصورها أنها لا تفرض قابلية البيانات للمقارنة على المستوى الدولي. فهل ينبغي لفريق فوربورغ أن يقوم بدور أكبر لمساعدة البلدان على تحقيق قدر أكبر من قابلية البيانات والوحدات الإحصائية للمقارنة؟

- هل لدى اللجنة أي نصيحة توجهها إلى فريق الخبراء بشأن أنشطته المقررة المقبلة المتعلقة بإحصاءات الخدمات (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه)؟

## خامسا – الأرقام القياسية لأسعار الخدمات

٤٢ – أثبت دليل قياسات الأسعار والأحجام في الحسابات القومية[١١] الذي أعده المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية أنه مرجع يفيد كثيرا في إجراءات قياسات الأسعار والأحجام، وبخاصة في قياس الناتج غير السوقي. بيد أنه يصعب تطبيق وصفات ذات معنى على الكميات المنتجة من الخدمات لأن الغالبية العظمى من هذه الخدمات لا يمكن معاينتها ماديا. وبسبب انعدام قياسات كمية معقولة، سيتم الاعتماد أكثر على الأرقام القياسية للأسعار للتمكن من إجراء مقارنات للأحجام في الزمان أو المكان.

٤٣ – وترتب على تزايد أهمية الخدمات المتصلة بالسلع، وما تبعها من زيادة في جمع البيانات بالقيمة الحالية عن إنتاج صناعات الخدمات و/أو في قيمة النفقات في مجال الخدمات، زيادة أكبر في طلب النظم الإحصائية الوطنية على الأرقام القياسية الزمنية لأسعار الخدمات. وأوجدت زيادة الوعي بضرورة إجراء مقارنات دولية أفضل لمستويات النشاط الاقتصادي طلبا على قياسات الأسعار المكانية بين البلدان (تعادلات القوة الشرائية). ويتوقع أن يزيد الطلب بشكل كبير على هذه القياسات على إثر تجديد نشاط برنامج المقارنات الدولية للأسعار.

٤٤ – والأرقام القياسية لأسعار الخدمات مطلوبة في حد ذاتها كعناصر هامة في طائفة أوسع من القياسات المحلية لتضخم الأسعار، مثل وضع الأرقام القياسية الإجمالية لأسعار الإنتاج والاستهلاك.

٤٥ – ومقارنة بمنتجي السلع، يوجد لدى موردي الخدمات قدرة لا حد لها على تفصيل المنتج النهائي وفقا للاحتياجات المحددة للمستعمل النهائي، وهو ما يترتب عليه عادة توليد

عدد أكبر بكثير من منتجات الخدمات المنفصلة لكل دولار واحد من الإيرادات/النفقات بالمقارنة مع السلع. وفضلا عن ذلك فإن خطط التسعير المعقدة وتزايد الحالات التي يقوم فيها الموردون ''بتجميع'' ما كان يعتبر في السابق منتجات منفصلة في حزمة واحدة (تقوم شركات الهاتف الجوال، على سبيل المثال، بمنح أجهزة الهاتف دون مقابل تقريبا عندما تقدم خدماتها في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية)، بات الآن يضع أمام الإحصائيين في مجال الأسعار مشاكل كبيرة في المفاهيم والمنهجيات.

٤٦ - وتتفاوت المشاكل التي تطرأ عند إعداد الأرقام القياسية لأسعار الخدمات تفاوتا كبيرا حسب الصناعة أو حسب الخدمة. فوضع الأسعار على أساس جودة ثابتة أمر يصعب تحقيقه بوجه خاص نظرا لخصائص الخدمات التي تباع في السوق وكثرة التغييرات التي تطرأ عبر الزمن على شروط البيع. ومن الصعب بقدر أكبر تحديد أسعار الخدمات الشبيهة بين البلدان لأن الاختلافات في هياكل السوق والنضج الصناعي والترتيبات التنظيمية تعمل على زيادة الاختلافات بين المنتجات، ويمكن أن تكون الخدمات المحددة لأغراض وضع الأرقام القياسية الزمانية للأسعار غير مناسبة تماما لإجراء المقارنات المكانية.

٤٧ - وأحد الشروط الرئيسية لوضع مجموعة صحيحة من الأرقام القياسية لأسعار الخدمات هو وجود تصنيف موثوق به للسلع على أساس الطلب، للمساعدة على تحديد ''الخدمات'' (أو مجموعة الخدمات) التي سيتم تسعيرها. وتستخدم غالبية البلدان التصنيف المركزي للمنتجات وتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض كنقطتي انطلاق، ولكن ثمة اعترافا على نطاق واسع بأنهما معيبان من وجوه كثيرة وغير مناسبين تماما لمواكبة صناعات الخدمات التي تتسم بسرعة الحركة. وقد تشكل تجربة بلدان أمريكا الشمالية في محاولتها لوضع تصنيف للمنتجات على أساس الطلب مساهمة مفيدة في ذلك الاتجاه.

## ألف - الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج

٤٨ - استنادا إلى الاستعلام الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بشأن جمع أسعار إنتاج الخدمات على المستوى الوطني[١٢]، تقوم ٢٠ دولة ومنطقة حاليا بجمع بيانات عن الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج في صناعات الخدمات وحسب ما لدينا من معلومات فإن هونغ كونغ والصين هما البلدان أو المنطقتان الوحيدتان خارج المنظمة اللتان تعملان بنشاط في هذا الميدان. ويتسم برنامج الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج في صناعات الخدمات في البلدان التي تجمع مثل هذه البيانات بقدر كبير من التنوع، حيث لم تقم بلدان كثيرة بتنفيذ عمليات في ذلك المجال إلا في الآونة الأخيرة. وتوجد أكثر البرامج تطورا في أستراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات

المتحدة واليابان، وهي تشمل عددا كبيرا من الصناعات. أما غالبية البلدان الأوروبية فإنها لم تشرع سوى مؤخرا في العمل على وضع الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج في صناعات الخدمات.

٤٩ - وقام قسم كبير من البلدان التي تجمع الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج في صناعات الخدمات بوضع أرقام قياسية لأسعار الإنتاج في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والفنادق والنقل البحري والجوي. وغالبا ما تكون الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج في هذه المجالات نقطة انطلاق جيدة، نظرا لإسهامها الكبير نسبيا في اقتصاد معظم البلدان. وتكمن الفجوة الرئيسية في هذا المجال في نطاق خدمات الأعمال التجارية الذي يضم عددا كبيرا من المنتجات. فالعديد من البلدان يركز موارده بشكل خاص على وضع أرقام قياسية لأسعار الإنتاج في مجال خدمات الحاسوب، نظرا للإسهام الكبير والمتزايد لهذه الخدمات بوجه عام في ناتجه المحلي الإجمالي. كما أن هذا العمل مفيد للغاية في وضع معاملات انكماش محسنة للاستثمار في البرامجيات في سياق الحسابات القومية، الذي اعتُبر في اجتماع الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية لعام ٢٠٠٢ بشأن الاقتصاد الجديد أحد مواطن الضعف الرئيسية في الاقتصاد.

## باء - الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك

٥٠ - تُدرج جميع البلدان بعض الخدمات على الأقل في أرقامها القياسية لأسعار الاستهلاك. ويُعزى التباين في نطاق تغطية هذه الخدمات بشكل كبير إلى الصعوبات المفاهيمية والمنهجية التي تعترض صناعة تدابير شاملة وبنَّاءة للمجالات التي تشهد نموا كبيرا في الخدمات المالية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. غير أن عددا قليلا من البلدان يستطيع أن يُبدي رضاه عن قدرته على تجميع أرقامه القياسية لأسعار الخدمات كافة بشكل يؤمِّن دائما اتساق النوعية.

## جيم -العمل الدولي المتعلق بأسعار الخدمات

٥١ - تتمثل الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين المتعلقين بما تشهده الأرقام القياسية لأسعار الخدمات من تطورات في المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية وفريق فوربورغ المعني بإحصاءات الخدمات، وفريق أوتاوا المعني بمؤشرات الأسعار. وفي محاولة لتحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون في وضع هذه الأرقام القياسية، شكّل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي فرقة عمل معنية بالأرقام القياسية لأسعار الإنتاج في صناعة الخدمات، مع التركيز بشكل خاص على تنسيق العمل التنفيذي في ذلك الميدان داخل الاتحاد الأوروبي. وتكلف فرقة العمل أيضا بالنظر في مسائل أعم تتناول القابلية للمقارنة الدولية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن المتوقع أيضا أن يؤدي إعادة تنشيط برنامج المقارنات الدولية للأسعار إلى طرح مسائل هامة تتعلق بالقياس المفاهيمي والعملي في المستقبل.

٥٢ - وقام فريق فوربورغ بدور رئيسي في السنوات الأخيرة في توفير منتدى لمناقشات تناولت مسائل التسعير المتشعبة التي تنفرد بها بعض الصناعات المعيّنة التي يجري العمل على وضع أرقام قياسية لأسعار الإنتاج خاصة بها. وأحد النواتج الرئيسية لفريق فوربورغ هو ''الورقة الرئيسية'' التي تعرض منهجية لأفضل الممارسات في أساليب التسعير في الصناعة المعيّنة، بما في ذلك موجزا لكيفية قيام البلدان التي تضع حاليا رقما قياسيا للصناعة بتطبيق المنهجيات المختلفة المتاحة بشكل يلائم الحالة فيها على أفضل وجه. وقد استفادت البلدان التي تضع أرقاما قياسية جديدة لأسعار الإنتاج في صناعة الخدمات، أو التي تستعرض الأرقام القياسية المعمول بها، استفادة كبيرة من الوثائق التي تم إعدادها والاتصالات التي تمت فيما بين البلدان من خلال فريق فوربورغ. وتعتبر مسألة تغيّر النوعية في صناعات الخدمات مسألة رئيسية للمناقشة في اجتماعات فريق فوربورغ، وهناك حاجة إلى وضع وتوثيق أساليب ملائمة لتعديل النوعية.

٥٣ - وفي السنوات الأخيرة، نشط فريق أوتاوا المعني بمؤشرات الأسعار بشكل خاص في تشجيع البحوث الرامية إلى وضع أرقام قياسية لأسعار الخدمات المالية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويجري حاليا توسيع جدول أعمال الاجتماع المقبل الذي سيُعقد في باريس (في أيار/مايو ٢٠٠٣) ليشمل الخدمات الصحية والاجتماعية والمشاكل الأعم المتصلة بالتكيّف مع خطط التسعير المعقدة التي ينزع مقدمو الخدمات إلى استخدامها بشكل متزايد.

٥٤ - وتجري حاليا صياغة عدد من الكتيبات الدولية. فالفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الأسعار مكلّف بمسؤولية استعراض كتيّب الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك لمنظمة العمل الدولية وإعداد كتيّب للأرقام القياسية لأسعار الإنتاج لصندوق النقد الدولي. وينفذ الجزء الأكبر من العمل المتعلق بهذين الكتيّبين برعاية فريقين من الخبراء التقنيين، الأول معني بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك وتقوم بدور الأمانة له منظمة العمل الدولية/اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والثاني معني بالأرقام القياسية لأسعار الإنتاج ويقوم بدور الأمانة له صندوق النقد الدولي. وسيوفر هذان الكتيّبان مرجعين مفيدين

عند وضع أو استعراض الأرقام القياسية لأسعار الخدمات حيث يتضمنان معلومات تفصيلية محددة عن الخدمات.

٥٥ - وينسّق المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي إعداد كتيّبات لتصميم مقارنات لأسعار عبر البلدان.

٥٦ - وكانت مسألة أسعار الإنتاج إحدى المسائل التي ركّز عليها فريق فوربورغ بشكل رئيسي في السنوات القليلة الماضية. وبغية مساعدة الفريق في وضع برنامج عمله المستقبلي، هناك أسئلة محددة توجّه إلى اللجنة كما يلي:

- هل يتعيّن على فريق فوربورغ أن يواصل التركيز على مسائل الأسعار؟
- ما هي الآليات المتوافرة للتنسيق بين العمل الذي يقوم به فريق فوربورغ بشأن أسعار الخدمات والعمل الذي تقوم به فرقة العمل المشتركة بين المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بالأرقام القياسية لأسعار الإنتاج في مجال الخدمات؟
- كيف يتعيّن النهوض بالعمل المتعلق بوضع معاملات انكماش محسنة للاستثمار في البرامجيات؟

## سادسا - التجارة الدولية في الخدمات

٥٧ - تقوم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات التي شُكّلت في عام ١٩٩٤ على قاعدة عريضة. وهي تضم ممثلين عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الجهة المسؤولة عن الدعوة إلى الاجتماعات) والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، والأونكتاد والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وقد وضعت فرقة العمل دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات[٢] الذي شاركت المنظمات الست في نشره إلكترونيا وأتاحته بالمجان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتستعد الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة حاليا لنشر النسخة المطبوعة لأغراض البيع. ويوفّر دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات مبادئ توجيهية دولية لجمع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. ومن شأن وجود إطار إحصائي أكثر تطورا لمعاملات الخدمات الدولية أن يؤدي إلى دعم المفاوضات والاتفاقات التجارية.

٥٨ - وتركّز فرقة العمل حاليا على ما يلي :

- تعزيز تطبيق دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات عن طريق المعلومات التي تنشر في مواقع الوكالات الأعضاء على الإنترنت، وتقديم الأوراق، والمشاركة في المؤتمرات، وتنسيق جمع المعلومات من قِبل الوكالات الأعضاء.
- إعداد توجيهات بشأن كيفية التجميع.
- النظر في السبل التي تيسّر تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان.
- وضع إطار ملائم لجمع بيانات عن حركة الأشخاص الطبيعيين للعمل في الوظائف قصيرة الأجل[١٣].

٥٩ - ونشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إحصاءات للتجارة في الخدمات حسب البلد الشريك، وإحصاءات التجارة في الخدمات وفروع الشركات الأجنبية لبعض البلدان. وينشر المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بيانات مفصلة عن التجارة في الخدمات مع الشركاء الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي، كما ينشر توزيعا جغرافيا مفصلا للتجارة في الاتحاد الأوروبي في بنود الخدمات الرئيسية، ومعلومات جزئية عن التجارة الداخلة والخارجة في الخدمات التي تمارسها فروع الشركات الأجنبية. ويخطط صندوق النقد الدولي لتوسيع قاعدة بيانات التجارة في الخدمات من أجل جمع بيانات عن التجارة مصنّفة وفقا لنظام تصنيف ''الخدمات الموسع في ميزان المدفوعات''، بناء على التوصية الواردة في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. ويجمع الأونكتاد بيانات من البلدان عن العمليات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية، بما فيها عمليات فروع الشركات الأجنبية في قطاع الخدمات.

٦٠ - ويهتم عدد كبير من الوكالات الأخرى بهذا الميدان. فقد زاد البنك الدولي إسهامه في تقديم المساعدة التقنية والتمويل. كما تنشط منظمات أخرى مثل المنظمة العالمية للسياحة ومنظمة الصحة العالمية، في المجالات التي تهمها.

## ألف - توجيهات بشأن كيفية التجميع

٦١ - طلبت اللجنة من فرقة العمل أن تركِّز على توفير توجيهات بشأن كيفية التجميع. ويعكف المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية حاليا على وضع إطار لدليل من أجل مناقشته في الاجتماع المقبل الذي تعقده فرقة العمل في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وستُستمدّ

المواد المتعلقة بتجارة الخدمات للمقيمين وغير المقيمين من عدة مصادر منها ''دليل تجميع ميزان المدفوعات''.

٦٢ - ووضعت المنظمة العالمية للسياحة دراسة استقصائية نموذجية حدية يمكن استخدامها لجمع البيانات الملائمة لإحصاءات السياحة ومن أجل المكوِّن المتعلق بالسفر في ميزان المدفوعات. ويعمل الأونكتاد على إعداد مواد توجيهية بشأن تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات التي تمارسها فروع الشركات الأجنبية، وهو مشروع استُخدم لتدريب أخصائيي إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

## باء - حركة الأشخاص الطبيعيين للعمل في وظائف غير دائمة

٦٣ - تغطي حركة الأشخاص الطبيعيين الأفراد الذين يقيمون في أحد البلدان، وتوظفهم شركة موجودة في بلد آخر للعمل فيه على أساس غير دائم. ويلزم الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات البلدان بتعهدات في هذا المجال. وفي حين تتوافر بعض البيانات عن طريق إحصاءات ميزان المدفوعات، فإن هناك حاجة إلى وضع إحصاءات عن توظيف الرعايا الأجانب وعن دخولهم. ولم يتم شرح ذلك بما فيه الكفاية في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، وتدرس فرقة العمل سبل تعزيز هذا الجانب. ويجري الأونكتاد، بمساهمة المنظمات الدولية المعنية، دراسات رائدة على الصعيدين الإقليمي والوطني لتحديد مسائل قد تحتاج إلى دراسة في سياق إعداد إطار إحصائي. ويجري التخطيط لإجراء مناقشات مع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بشأن جدوى التكييف المستقبلي لإحصاءات الهجرة، ومع صندوق النقد الدولي بشأن استعراض تعريف إقامة العمال الأجانب المؤقتين في سياق دليل ميزان المدفوعات.

## جيم - التجارة في الخدمات التي تمارسها فروع الشركات الأجنبية

٦٤ - بالإضافة إلى تقديم خدمات عن طريق التجارة بين المقيمين وغير المقيمين في اقتصاد ما (يتم قياسها في إحصاءات ميزان المدفوعات)، تستطيع الشركات الناشطة في اقتصاد ما أن تقدّم أيضا خدمات على الصعيد الدولي عن طريق أنشطة فروع الشركات الأجنبية في الخارج. ويقرّ دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات بذلك في توصياته المتعلقة بإحصاءات التجارة في الخدمات التي تمارسها فروع الشركات الأجنبية.

٦٥ - ومع أن الإحصاءات المتعلقة بالشركات الفرعية ذات الملكية الأجنبية تشكّل مجالا أقل تطورا من المجالات الأخرى، إلا أنه يمكن العثور على بعضها أو استخراجه من

الإحصاءات المتوافرة بشأن الإنتاج الداخلي، بما فيها إحصاءات الحسابات القومية. غير أن جمع المعلومات عن التجارة في الخدمات التي تمارسها فروع شركة تابعة للبلد في الخارج يتطلب عمليات مكرّسة لذلك. ويقوم عدد قليل جدا من البلدان بعمليات تجميع من هذا النوع.

٦٦ - وتتمثل المتغيرات الأساسية الموصى بها بخصوص التجارة في الخدمات التي تمارسها فروع الشركات الأجنبية في المبيعات (حجم الأعمال) و/أو الناتج، والعمالة، ومكونات القيمة المضافة، وصادرات السلع والخدمات ووارداتها، وعدد الشركات (الذي يتطلب تعريفا أكثر دقة). وثمة متغيرات إضافية لها علاقة بالتجارة في الخدمات التي تمارسها فروع الشركات الأجنبية وتتمثل تحديدا في الأصول، وتعويض المستخدمين، والقيمة الصافية، وصافي فائض العمليات، وتكوين إجمالي رأس المال الثابت، والضرائب على الدخل وتكاليف البحث والتطوير.

## دال - تطورات أخرى

٦٧ - رأت فرقة العمل أن التجارة الإلكترونية والتجارة في البرمجيات الحاسوبية مجالان بحاجة إلى مزيد من البحث عن أنسب المعالجات الإحصائية لهما. فالبلدان تصنف حاليا التجارة في البرمجيات الحاسوبية ضمن السلع و/أو الخدمات الحاسوبية و/أو عائدات الإبداع ورسوم التراخيص. وبالإضافة إلى ذلك، هناك معاملات تتصل باستخدام الأصول المستنسخة، ولا سيما استنساخ البرمجيات الحاسوبية لزيادة المبيعات. وثمة جهود تتعلق بهذه المسائل أنجزتها فرقة العمل المعنية بالبرمجيات الحاسوبية التي أنشأها اجتماع خبراء الحسابات القومية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ٢٠٠٠.

٦٨ - ويلزم إنجاز مزيد من العمل فيما يتعلق بقياس التجارة في إحصاءات الخدمات. فالطرق التي يمكن من خلالها ''تصدير'' الخدمات هي طرق شديدة التنوع ويصعب تتبعها (مثل الخدمات التي يتم توفيرها من خلال شبكة الإنترنت). والخدمات، على العكس من السلع، لا تُسجل عادة عند نقاط الجمارك. وتمثل التغطية مشكلة خاصة، حيث يشكل النقل تفاوتا قائما منذ وقت بعيد على الصعيد العالمي. كما يلزم بذل المزيد من جهود التطوير في المجالات الخاصة مثل الخدمات المالية، وخدمات التأمين، والخدمات المتصلة بشبكة الإنترنت وبالبيئة.

٦٩ - وقد نشط المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة نشاطا شديدا في معالجة قضايا التجارة في الخدمات. وثمة مسائل محددة تستحق أن تنظر اللجنة فيها، ومنها:

- هل هناك أية مجالات ضمن دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات تحتاج مزيدا من التطوير أو التنسيق (مثل حركة الأشخاص الطبيعيين للعمل في وظائف غير دائمة، والمعاملات التي تتم عن طريق شبكة الإنترنت)؟
- هل تشعر اللجنة بالارتياح إزاء الاهتمام الذي يحظى به توفير دليل تجميع الإحصاءات (من خلال ''دليل تجميع ميزان المدفوعات''، مثلا)؟

## سابعا - المسائل الأخرى المتعلقة بالمفاهيم والقياسات

### ألف - تعريف وقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٧٠ - رغم النشاط الذي قام به عدد من البلدان في مجال إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يبدو أن ثمة اعتراف متنام بالسبق الذي تحققه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ميدان وضع المعايير. فقد نشطت المنظمة منذ سنوات في التصدي لضرورة وضع معايير دولية لإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث عقدت أول اجتماع بشأن المؤشرات اللازمة لمجتمع المعلومات في حزيران/يونيه ١٩٧٧، وكان اجتماعا مخصصا عُقد تحت رعاية الفريق الإحصائي المعني بسياسات المعلومات والحاسوب والاتصالات المنشأ حديثا. ويتمثل الهدف من إنشاء الفريق في وضع مجموعة من التعاريف والمنهجيات لتيسير تجميع البيانات التي يمكن المقارنة بينها على المستوى الدولي لقياس مختلف جوانب مجتمع المعلومات واقتصاديات المعلومات والتجارة الإلكترونية. وفي عام ١٩٩٩، تحول الفريق المخصص إلى الفريق العامل المعني بوضع مؤشرات لمجتمع المعلومات.

٧١ - ويمكن النظر إلى الإطار الحالي لبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الزاوية الاقتصادية باعتباره يضم مجموعة من سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يتم إنتاجها واستهلاكها وتبادلها. ويشمل الإنتاج النواتج الآتية من صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن الصناعات ذات المحتوى الإلكتروني (التي تشكل معا صناعات المعلومات). وكثيرا ما يُشار إلى الجانب المتصل بالإنتاج على أنه جانب العرض. أما الاستهلاك، فيشمل استخدام التكنولوجيات، بما في ذلك أنشطة التجارة الإلكترونية. وعلى جانب العرض، انصرفت جهود الفريق العامل المعني بوضع مؤشرات لمجتمع المعلومات في معظمها إلى تعريف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من حيث فئات الصناعات والسلع المنتجة على حد سواء. وعلى جانب الطلب، تركزت الجهود على تعريف وقياس التجارة الإلكترونية، ووضع استبيانات نموذجية للاستخدامات المترلية والتجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٢ - وتشمل الإنجازات التي حققها الفريق العامل في مجالي وضع المعايير ونشرها وضع تعريف يستند إلى الأنشطة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ووضع تصنيف واسع للسلع المصنعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ووضع تعاريف واسعة وضيقة لمعاملات التجارة الإلكترونية؛ ووضع مجموعة جزئية من مؤشرات التجارة الإلكترونية للأعمال التجارية والأسر المعيشية؛ ووضع استبيانات نموذجية لجمع الاستخدامات التجارية لإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، ولجمع الإحصاءات عن الاستخدامات المترلية والفردية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ونشر إحصاءات صناعات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان الأعضاء؛ ونشر موجز بعنوان ''قياس اقتصاد المعلومات، ٢٠٠٢''، يتضمن جانبي الطلب والعرض في بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة المنظمات الإحصائية الوطنية، وهو متاح مجانا على شبكة الإنترنت على العنوان: www.oecd.org/sti/measuring-infoeconomy.

## باء - قياس الاقتصاد والمجتمع القائمين على المعرفة

٧٣ - لا يوجد إطار متفق عليه دوليا لقياس المدى الذي يصل إليه اقتصاد ما أو مجتمع ما في كونه قائما على المعرفة. وقد بذلت المنظمات الوطنية والدولية جهودا كبيرة لقياس الاقتصاد القائم على المعرفة، بينما بُذلت جهود أقل في قياس المجتمع القائم على المعرفة.

٧٤ - وعند استعراض المساهمات الدولية في هذا المجال، وجدت استراليا[١٤] أنه تم وضع مجموعات مختلفة من إحصاءات الاقتصاد القائم على المعرفة، وأن كثيرا منها يستند إلى التعريف الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ١٩٩٦ للاقتصاد القائم على المعرفة[١٥]. وبعض هذه المجموعات يركز بدرجة أكبر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو في الاقتصاد القائم على المعرفة، بينما تعترف مجموعات أخرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها تكنولوجيا تمكينية للاقتصاد القائم على المعرفة، وإن كانت تضم أيضا عوامل أخرى تسهم في النمو الاقتصادي (مثل مستويات مهارات العاملين، وخلق المعرفة في شكل البحوث والتطوير والابتكار، ونقل المعرفة والتكنولوجيا).

٧٥ - ورغم أن من الممكن الإشارة إلى معظم هذه المجموعات على أنها ''أطر وصفية''، فإن غالبيتها هي أطر ضمنية أكثر من كونها أطرا صريحة - أي أن الإطار يُعَرَف بالإحصاءات التي يقدمها، وليس باعتباره إطارا مستنبطا على أساس نظرية ما أو على أساس أدلة مستقاة من واقع التجربة. ومن الاستثناءات الملحوظة لذلك الإطار الذي وضعته عام

٢٠٠٠ اللجنة الاقتصادية التابعة لبرنامج التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ[١٦]، الذي يستند إلى أدلة من واقع التجربة.

## جيم - تعريف وقياس نشاط الابتكار

٧٦ - يُعَرَّف الابتكار بأنه التطبيق الذي يتم في أية منظمة لأفكار جديدة عليها، سواء كانت مجسدة في المنتجات أو العمليات أو الخدمات، أو في نظم الإدارة والتسويق التي تعمل المنظمة من خلالها[١٧]. والابتكار سمة محورية من سمات الاقتصاد الحديث الناجح. وهو لا يقتصر على المنتجات المصنعة، كما أنه أكثر بكثير من مجرد البحث أو الاختراع. والتحليلات التي أجريت بشأن الابتكار في الخدمات أقل كثيرا مما أجري بشأن الابتكار في التصنيع الذي يسهل فيه بدرجة أكبر تعيين الابتكار وقياسه[١٨]. وكانت الابتكارات التنظيمية عاملا رئيسيا في توسع صناعات الخدمات، حيث أسفرت عن تحقيق مكاسب في الكفاءة والقدرة على المنافسة، وبخاصة استحداث التجارة الإلكترونية.

٧٧ - وقد راح صناع السياسات المتعلقة بالصناعة وبالعلم والتكنولوجيا في أنحاء العالم يمارسون ضغطا متزايدا على الوكالات الإحصائية الوطنية لتوفير قياسات مناسبة للابتكار. ورغم أن المبادرة في هذا الصدد جاءت من داخل الاتحاد الأوروبي من خلال سلسة المسوح التي أجراها للابتكار المحلي، فإن ضغوط المستعملين كانت محسوسة أيضا في كثير من البلدان الأخرى، ولا سيما في كندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة[١٩]. وبناء عليه، فإن هناك مشروعا مشتركا بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بشأن مجموعة لا تزال قيد التطوير من المبادئ التوجيهية لقياس الابتكار، وهي ما يسمى ''دليل أوسلو''[٢٠]. ومن جوانب القصور في دليل أوسلو أن تركيزه على الابتكار التكنولوجي لا ينطبق على ابتكارات هامة في ميدان الخدمات (مثل إعادة تشكيل التوزيع واستحداث التجارة الإلكترونية)، رغم أنه من المتوقع معالجة ذلك أثناء عملية تنقيح الدليل التي توشك أن تبدأ. كما أن ثمة مسألة قائمة منذ وقت طويل، تتعلق بما إذا كان من الأفضل إدماج البحوث والتطوير، وهما من الأنشطة الهامة في ميدان الخدمات، في إطار الحسابات القومية.

## دال - الحسابات الفرعية

٧٨ - أصبح من المهم بصورة متزايدة أن توفر الوكالات الإحصائية معلومات إحصائية عن أنشطة الخدمات لقطاعات بعينها، من بينها قطاعات متخصصة مثل السياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة، والتعليم، والبيئة، والمؤسسات التي لا تستهدف الربح.

وقد تم تحديد ثغرات قطاعية في قطاع الخدمات في بعض من هذه المجالات، وتبذل الوكالات الإحصائية قصارى جهدها لسد تلك الثغرات. وكان نهج الحسابات الفرعية ناجحا في مثل هذه القطاعات. فليس هناك نظام تصنيف منفرد يمكن أن يرضي جميع المستعملين، وإن كانت التجميعات البديلة أو غير النمطية يمكن أن توفر حلا عمليا ومناسبا[٢١]. ولا يعني ذلك أنه ينبغي ألا تؤخذ هذه الضرورة الإحصائية في الحسبان عند وضع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات عام ٢٠٠٧.

٧٩ - والسياحة هي المجال الذي حظي بأكبر قدر من الاهتمام حتى الآن من بين مجالات الحسابات الفرعية. فقد صدرت مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية المقبولة دوليا ضمن ''الحساب الفرعي للسياحة: إطار منهجي موصى به''[٢٢]. وقد طور الآن عدد من البلدان حسابات فرعية للسياحة، من بينها إسبانيا واستراليا وسويسرا وفرنسا وكندا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة، كما أن عددا كبيرا من البلدان الأخرى يقوم حاليا بتطوير حسابات فرعية للسياحة. وثمة مجال آخر من مجالات نشاط الحسابات الفرعية تم فيه تطوير أطر منهجية إلى حد إصدار كتيب متفق عليه دوليا، وهو المجال المتعلق بأنشطة المؤسسات التي لا تستهدف الربح. وقد أصدرت استراليا مؤخرا حسابا فرعيا للمؤسسات التي لا تستهدف الربح، كما أن هذه الجهود تقدمت بدرجة كبيرة في بعض البلدان الأخرى، مثل كندا بصفة خاصة (يرد أدناه المزيد عن هذا الموضوع). ويمكن اعتبار نظام حسابات الصحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كإطار لحساب فرعي، وهناك الآن كثير من البلدان يتبع هذا النظام في تقديم تقاريره إلى الهيئات الدولية.

٨٠ - أما المجالات الأخرى للحسابات الفرعية للخدمات فهي أقل تطورا على الصعيد الدولي. وقد وضعت فرنسا والولايات المتحدة حسابات فرعية للنقل، غير أنه لا علم لنا بأية بلدان أخرى تعمل بنشاط في هذا الميدان. وتعكف استراليا على وضع حساب فرعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما اتخذت بعض الخطوات الأولية لوضع أطر لحساب فرعي للتعليم والتدريب.

٨١ - ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ قرارا بشأن ما إذا كانت هناك قيمة لوضع أطر لمزيد من الحسابات الفرعية، وكيفية إنجاز ذلك بأنجع الطرق. وقد أظهرت التجربة أنه لا بد من أن تضطلع إحدى المنظمات الدولية أو مراكز البحوث أو إحدى البلدان بدور قيادي نشط لتحقيق تقدم في العمل من خلال مجموعة من المبادئ التوجيهية المقبولة دوليا.

## هاء – العولمة

٨٢ – طرأ في العقود الثلاثة الماضية تغير ملحوظ على الاقتصاد العالمي. فقد امتدت المنتجات والأسواق والشركات وعناصر الإنتاج وانتشرت بصورة متزايدة عبر الحدود الوطنية، مما أدى إلى نشوء شبكات إنتاج متكاملة على الصعيد العالمي تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات. ويمكن بصورة عامة تقسيم نشاط العولمة إلى ثلاثة مجالات رئيسية هي، التجارة، والاستثمار المباشر وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، وانتشار التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وأصبح قياس تجارة فروع الشركات الأجنبية في الخدمات من العوامل الرئيسية في إطار العولمة.

٨٣ – وتسعى الدوائر الاقتصادية والإحصائية الدولية منذ وقت إلى إيجاد سبل لتعريف وقياس نشاط العولمة. وقد نشرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مشروع دليل لمؤشرات العولمة الاقتصادية، تسعى إلى وضعه في صورته النهائية قريبا.

## واو – المؤسسات التي لا تستهدف الربح

٨٤ – تحظى المؤسسات التي لا تستهدف الربح بالاعتراف بها كعنصر هام في النسيج الاجتماعي لكثير من البلدان. وكثيرا ما تلعب تلك المؤسسات دورا هاما في توفير خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والترفيه والخدمات الثقافية. وفي حين أن بعض المؤسسات التي لا تستهدف الربح تعمل في السوق من خلال بيع السلع والخدمات بأسعار لا يستهان بها من الناحية الاقتصادية، فإن كثيرا منها توفر الخدمات مجانا، وتُمَوَل من المنح والتبرعات والاشتراكات الحكومية والمحلية ومن الخدمات التي يقدمها المتطوعون مجانا.

٨٥ – وقد أقر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بالسمات الخاصة والدور المتنامي للمؤسسات التي لا تستهدف الربح العاملة في السوق والتي تخدم الأسر المعيشية، وذلك من خلال استحداث قطاع مؤسسي جديد في الحسابات القومية – وهو قطاع المؤسسات التي لا تستهدف الربح والتي تخدم الأسر المعيشية. وكانت تلك المؤسسات تُدرج من قبل في قطاع الأسر المعيشية ضمن المشاريع الأسرية والمشاريع التي لا تأخذ شكل الشركات. غير أن كثيرا من الوكالات الإحصائية لم تنفذ بعد توصيات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بهذا القطاع الجديد. ورغم أن تنفيذ توصيات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ سيحقق تقدما كبيرا في المعلومات المتاحة، إلا أنه سيظل قاصرا عن توفير مجموعة من الإحصاءات عن جميع كيانات المؤسسات التي لا تستهدف الربح. ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات التي لا تستهدف الربح العاملة في السوق تظل مصنفة ضمن قطاعي الشركات

المالية والشركات غير المالية، بينما تُصنف المؤسسات التي لا تستهدف الربح غير العاملة في السوق والتي تخدم الحكومة ضمن القطاع الحكومي العام.

٨٦ - وثمة اهتمام متنام بالبيانات المتعلقة بأنشطة المؤسسات التي لا تستهدف الربح كمجموعة، وهو ما أقرت به الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة عندما نشرت مشروع ''دليل المؤسسات التي لا تستهدف الربح في نظام الحسابات القومية'' في آذار/مارس ٢٠٠٢. وقد وُضع الدليل بالتعاون مع مركز دراسات المجتمع المدني في جامعة جونز هوبكنز، الذي يُعد أبرز مراكز البحوث في هذا الميدان منذ سنوات عديدة. ويوفر الدليل أطرا للمفاهيم والتصنيفات ومشورة فيما يتعلق بالتنفيذ، وينبغي أن يكون حافزا على مواصلة تطوير البيانات المتعلقة بالمؤسسات التي لا تستهدف الربح، في سياق الحسابات القومية، وبشكل عام، على وجه سواء.

٨٧ - وهناك عدد من المسائل العملية التي لا بد من مواصلة دراستها مع تحول البلدان إلى تنفيذ الإطار. وسيلزم إجراء المزيد من المناقشات الدولية إذا ما أريد تحقيق القدرة على عقد المقارنات الدولية للتقديرات. وفيما يلي بعض من هذه المسائل:

- النطاق والتصنيف، ولا سيما الحد الفاصل بين المنظمات العاملة في السوق وغير العاملة في السوق ووحدات الحكومة العامة والمؤسسات التي لا تستهدف الربح.
- وضع سجلات إحصائية للمؤسسات التي لا تستهدف الربح.
- تكييف مسوح الصناعة بحيث تتضمن جمع المعلومات عن المؤسسات التي لا تستهدف الربح (عادة ما تُصمم مسوح الصناعة بحيث تدور حول المنتجين الذين يتوجهون بمنتجاتهم إلى السوق).

٨٨ - وقد تم أعلاه تحديد عدد من المسائل الأساسية المتعلقة بالمفاهيم والقياسات. والمسائل المحددة المطروحة على اللجنة تشمل:

- بالنسبة لمجالات الأولوية المحددة، هل بُذلت على الصعيد الدولي جهود كافية لمعالجة هذه المسائل؟
- هل هناك مجالات أخرى ذات أولوية في المفاهيم والقياسات تؤثر على قطاع الخدمات؟

## ثامنا – البلدان النامية

٨٩ – على غرار الحال في الاقتصادات المتقدمة النمو تمثل صناعات الخدمات في العديد من البلدان النامية أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وتمثل الخدمات أيضا بوجه عام أسرع القطاعات نموا. بيد أن جودة البيانات المتعلقة بالخدمات غالبا ما تكون غير كافية لوضع سياسة عامة لا سيما إذا قورنت ببيانات التصنيع والموارد والزراعة.

### ألف – أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٩٠ – كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قوة رئيسية في دفع نمو التجارة في الخدمات، الأمر الذي جعل أنشطة قطاعات اقتصادية بكاملها – من بينها قطاع المعاملات المصرفية والمحاسبة وبرمجة الحواسيب – تنجز في أي مكان من العالم وتسلم نواتجها إلى العملاء في لحظات معدودة. وقد وسعت التجارة الإلكترونية، وهي السمة المميزة للاقتصاد الجديد، نطاق التجارة في الخدمات لتشمل قطاعات عديدة أخرى. وهكذا ترسم التكنولوجيا ملامح اقتصاد يلغي الحدود الجغرافية في العديد من الخدمات، مما يزيد من أهميتها الاقتصادية في بعض البلدان النامية ويجعل الحصول على إحصاءات أفضل بشأن تلك الصناعات أمرا أكثر صعوبة وإن كان أشد إلحاحا.

### باء – القطاع غير الرسمي

٩١ – لا تتوافر أيضا في أغلب الأحيان بيانات كافية في الإحصاءات الرسمية عن مساهمة القطاع غير الرسمي. ولزيادة اطلاع الجمهور على نحو أفضل على حالة القطاع غير الرسمي وإيجاد حلول أفضل لهذا القطاع في السياسة العامة، يتعين تحسين الإحصاءات المتعلقة بحجمه ومساهمته وخصائصه[٢٣].

٩٢ – ويسعى فريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي إلى معالجة المسائل المتعلقة بالمفاهيم والقياسات من أجل تحسين جودة الإحصاءات المتعلقة بهذا القطاع وزيادة قابليتها للمقارنة. ويشمل ذلك الأخذ في الدراسات الاستقصائية بمنهجيات تراعي نظام الحسابات الوطنية لعام ١٩٩٣ وقرارات المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية.

### جيم – الاقتصاد غير الملحوظ

٩٣ – ظلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعمل لعدة سنين مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والبلدان النامية لتحسين قياس ''الاقتصاد غير الملحوظ''. ويشمل هذا الاقتصاد وفقا لتعريف المنظمة، القطاع غير الرسمي، وإن اتسع التعريف أكثر من ذلك

بكثير بحيث يغطي أيضا الأنشطة الخفية وغير القانونية. ويشمل هذا الاقتصاد أيضا أنشطة أخرى أغفلتها الإحصاءات الرسمية، إما لأنها أصغر من أن تستوفي الحد الأدنى اللازم للدراسات الاستقصائية أو لوجود عيب في أطر الدراسات الاستقصائية أو في إجراءات جمع البيانات. وعموم القول، إن معظم الاقتصاد غير الملحوظ يشمل إنتاج خدمات، مثل التجارة أو النقل أو إصلاح الأعطال المنزلية أو تقديم الخدمات للأشخاص.

٩٤ - وبالرغم من أن معظم البلدان يبذل جهودا لكي يغطي في حساباته القومية بعض جوانب الاقتصاد غير الملحوظ، فإن هذه التغطية ليست كافية بالتأكيد في معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وقد شكلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فريقا دوليا لتحديد الممارسات الفضلى لقياس الاقتصاد غير الملحوظ، ونشرت في عام ٢٠٠٢ كتيبا عن قياس هذا الاقتصاد. وستتخذ المنظمة عدة مبادرات في عام ٢٠٠٣ لمساعدة البلدان على تنفيذ التوصيات الواردة في الكتيب. وستركز التوصيات في مرحلة أولى على بلدان الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان غرب البلقان.

٩٥ - وفيما يلي الأسئلة المحددة المطروحة على البلدان النامية بشأن إحصاءات الخدمات:

- هل توجد مسائل مفاهيمية خاصة يتعين معالجتها فيما يتصل بقياس الخدمات في البلدان النامية؟ وما هي أفضل الآليات لدفع هذا العمل؟
- هل يتوافر للبلدان النامية ما يكفي من التوجيه في مسائل القياسات التطبيقية لأغراض إحصاءات الخدمات؟

## تاسعا - خاتمة

**٩٦ - هناك بالتأكيد مبادرات قيمة عديدة منها ما أنجز في السنوات الأخيرة أو ما يجري إنجازه في الوقت الراهن مما سيعود بالنفع الكبير على القضية المتعلقة بإحصاءات الخدمات على الصعيد الدولي. ويحق للجنة أن تفخر بالتقدم الذي أحرزته الوكالات الدولية وأفرقة العمل وأفرقة الخبراء الدولية الأخرى. بيد أن هذا التقرير يبرز عددا من المجالات التي يمكننا أن نحسن فيها جهودنا الجماعية.**

**٩٧ - وبشكل عام، اختصرت الأسئلة ذات الصلة المثارة في آخر كل جزء من أجزاء التقرير في الأسئلة الثلاثة الواردة أدناه (ويمكن للأعضاء مع ذلك طرح أسئلة فردية أثناء مناقشة التقرير).**

٩٨ - **والمسائل المثارة الرئيسية هي على النحو التالي:**

- **ما إذا كان المجتمع الإحصائي الدولي يريد إيلاء إحصاءات الخدمات أولوية أعلى وخصها بمزيد من الموارد. ومن ذلك مثلا، وضع المفاهيم والأطر والتقنيات اللازمة لقياس أنشطة الخدمات في الاقتصاد (بما في ذلك تصنيفها)، وتوسيع نطاق قياسات التجارة الدولية في الخدمات، والعمل المتخصص في مجالات كالسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة والتعليم. وما إذا كانت هناك أيضا حاجة لإعادة النظر في أنشطة جمع البيانات ذات الصلة التي تقوم بها المنظمات الدولية لأغراض التحليل من أجل إعطاء صورة أوضح عن الأهمية الاقتصادية للخدمات. وما إذا كان يتعين بذل مزيد من العمل، ثم تحديد نوعية هذا العمل والجهة التي تقوم به؟**[١٣].

- **ما إذا كان بالمستطاع زيادة فعالية آليات التنسيق الحالية. وما هي الآليات التي يمكن تشغيلها للتأكد من أن العدد الكبير من أفرقة الخبراء التي تستعرض مختلف جوانب إحصاءات الخدمات يعمل على نحو منسق لتجنب ازدواجية الجهود والتأكد من تغطية عدد أكبر من المسائل؟ وهل ينبغي أيضا زيادة عدد أعضاء أفرقة الخبراء خارج أوروبا وأمريكا الشمالية، وما هي أفضل السبل لنقل مساهماتهم المتفق عليها في مجالي المفاهيم والمنهجيات إلى جميع البلدان التي تحتاج إليها (كأن يكون ذلك عبر وكالة دولية تنشئ صفحة إلكترونية تشمل وصلات للاطلاع على العمل الجاري)؟** [١٣].

- **في ضوء ما توليه الحكومات الوطنية من اهتمام لتوسيع نطاق إحصاءات الخدمات، ولا سيما لقياس التجارة في الخدمات ونواتج الخدمات، ما هي السبل الكفيلة بتنسيق ما تزود به البلدان النامية من توجيه بشأن القياسات التطبيقية؟**[١٣].

الحواشي

(١) انظر، التقرير الثاني للفريق العامل الذي يضم الوكالات الإحصائية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا عن تقارب التصنيفات الصناعية بين التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في الجماعات الأوروبية، ونظام التصنيف الصناعي لأمريكا الشمالية (E/CN.3/2002/21).

(٢) اللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، النسخة النهائية غير المحررة (باريس، ٢٠٠١).

(٣) إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي، ورقة مقدمة إلى اجتماع لجنة صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٤) انظر، فان لانينن ''الثغرات القائمة في إحصاءات الخدمات وسبل سدها: النهج الهولندي''، ورقة مقدمة إلى اجتماع فريق فوربورغ، كوبنهاغن، ١٩٩٧.

(٥) انظر، فريق الخبراء المعني بالإحصاءات الاقتصادية قصيرة الأجل التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مسودة محضر موجز عن الأنشطة المستقبلية (باريس، ٢٠٠٢).

(٦) انظر، ت. فيتاهارجو ''تنظيم المصادر الإدارية، سجل الأعمال التجارية كأداة وصل بين الإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات الاجتماعية''، ورقة مقدمة إلى الاجتماع السادس عشر للمائدة الدولية المستديرة المعني باستقصاءات الأعمال التجارية، لشبونة، ٢٠٠٢.

(٧) انظر، ب. لندستروم، وس. ريكاما، وج. هيرتسمان ''دراسات استقصائية نموذجية عن مؤسسات خدمات الأعمال التجارية: جمع البيانات عن المنتجات والعملاء''، ورقة مقدمة إلى اجتماع فريق فوربورغ، نانت، ٢٠٠٢.

(٨) انظر، ج. رايتان، وس. نيجهاويني، وس. ريكاما، ''الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء فريق فوربورغ: استعراض المنجزات''، ورقة مقدمة إلى اجتماع فريق فوربورغ، فوربورغ، ١٩٩٥.

(٩) انظر، فريق فوربورغ، محاضر الاجتماع الثالث عشر عن إحصاءات الخدمات، روما، ١٩٩٨.

(١٠) انظر، فريق الخبراء المعني بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ورقة معلومات أساسية (باريس، ٢٠٠٢).

(١١) المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، دليل قياسات الأسعار والأحجام في الحسابات القومية (لكسمبرغ، ٢٠٠١).

(١٢) انظر، و. كايف، ''دراسة عام ٢٠٠٢ الاستقصائية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بشأن الأعمال الوطنية لجمع بيانات أسعار الخدمات للمنتج: تقرير تمهيدي'' ورقة مقدمة إلى اجتماع فريق فوربورغ، نانت، ٢٠٠٢.

(١٣) انظر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ''برنامج استعراض إحصاءات الخدمات للجنة الإحصائية''، ورقة مقدمة إلى اجتماع مشترك بين الوكالات عن تنسيق الأنشطة الإحصائية، باريس، ٢٠٠٢.

(١٤) انظر، المكتب الأسترالي للإحصاءات ''قياس الاقتصاد والمجتمع القائمين على المعرفة: إطار أسترالي'' (أستراليا، ٢٠٠٢).

(١٥) انظر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ''الاقتصاد القائم على المعرفة'' (باريس، ١٩٩٦).

(١٦) انظر، اللجنة الاقتصادية التابعة لبرنامج التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، ''نحو اقتصادات قائمة على المعرفة في إطار برنامج التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ''، سنغافورة، أمانة اللجنة الاقتصادية التابعة لبرنامج التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٢.

(١٧) انظر، ج. ماغواير، وهـ. كاسلاوسكاس، وأ. وير، ''تسخير نظم المعلومات من أجل المنظمات الابتكارية'' (المطبعة الأكاديمية، ١٩٩٤).

(١٨) انظر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ''الابتكار والانتاجية في الخدمات''، مداولات حلقة عمل عقدت في سيدني، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠١).

(١٩) انظر، د. غوليك، وب. باترسون، ''مسوح الابتكار: الدروس المستخلصة من خبرات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي''، نشرة استعراض العلم والتكنولوجيا والصناعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، العدد ٢٧ (٢٠٠١).

(٢٠) انظر، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، دليل أوسلو: مبادئ توجيهية مقترحة لجمع وتفسير البيانات المتعلقة بالابتكارات التكنولوجية، (باريس، ١٩٩٧).

(٢١) انظر، محاضر الاجتماع الثاني عشر لفريق فوربورغ المعني بإحصاءات الخدمات، كوبنهاغن، ١٩٩٧.

(٢٢) انظر، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية. ''الحساب الفرعي للسياحة: إطار منهجي موصى به'' (لكسمبرغ، مدريد، نيويورك، باريس، ٢٠٠١).

(٢٣) الموقع الالكتروني WIEGO ''المجالات البرنامجية: الإحصاءات'' على العنوان http://www.wiego.org/main/areas5.shtml.